ورقة تقدير موقف

2025

بمناسبة اليوم العالمي للشباب

الشباب في الأردن وانخراطهم في سوق العمل.. المعيقات والحلول

إعداد:

مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

و برنامج المرصد العمالي الاردني

عمان, الأردن

آب 2025

Phenix الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية ECONOMIC & INFORMATICS STUDIES

المرصد العمالي الأردني Jordan Labor Watch

www.phenixcenter.net

هذا التقرير من إصدار مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية.
جميع الحقوق محفوظة، لا يسمح بإعادة إصدار هذا التقرير أو أي جزء منه أو تخزينه أو استنساخه أو نقله، كلياً أو جزئياً، بأي شكل وبأية وسيلة، سواء بطريقة الكترونية أو آلية، بما في ذلك الاستنساخ الفوتوغرافي، أو التسجيل أو استخدام أي نظام من نظم تخزين المعلومات واسترجاعها، دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية.

تنوية:
إن مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية غير مسؤول عن تصريحات الجهات الأخرى الواردة في سياق التقرير.

مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

مؤسسة بحثية علمية مستقلة تأسست كدار دراسات وأبحاث ودار قياس رأي عام في عام 2003، يعمل المركز على بناء نموذج تنموي قائم على مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان، بالتركيز على اصلاح سياسات العمل وفق هذه المبادئ، إزالة القيود عن حرية التنظيم النقابي، تعزيز سياسات الحماية الاجتماعية وتطوير قواعد بيانات للفاعلين في العملية التنموية الشاملة والمستدامة، من خلال اعداد الدراسات والتقارير والأوراق البحثية والمؤتمرات والمدافعة وتطوير قدرات الفاعلين في العملية التنموية.

المرصد العمالي الأردني

يعمل المرصد على رصد واقع وآفاق تطور الحركة العمالية والنقابية الأردنية والدفع باتجاه تطوير التشريعات العمالية بالمشاركة مع الأطراف ذات العلاقة ووفق معايير العمل الدولية بما يسهم في تحسين ظروف العمل لجميع العاملين في الأردن. ويقوم المرصد بإعداد التقارير ونشرها حول واقع العاملين في الأردن ويتابع الأنشطة النقابية المختلفة ساعيا لتسهيل تبادل الخبرات العمالية والنقابية بين الأردن والدول العربية والعالمية بهدف الاستفادة من تنوع تجاربها.

مقدمة

على الرغم من أن طموحات وأحلام الشباب والشابات في الأردن كبيرة، إلا أنها تصطدم بمعيقات وعراقيل عديدة، أدت إلى تضييق الخيارات المستقبلية أمامهم. ويعود ذلك إلى سياسات اقتصادية وتعليمية وتشغيلية غير فعّالة طبقتها الحكومات المتعاقبة خلال السنوات الماضية، أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب إلى مستويات عالية مقارنة مع المعدلات العالمية والمعدلات التاريخية في الأردن.

حيث كان معدل البطالة بين الشباب ممن أعمارهم 15 - 24 عاما (30.8%) في عام 2015 واستمرت بالارتفاع إلى أن وصلت إلى (46.6%) في عام 2024، أي بارتفاع مقداره نحو 16 درجة. والجدول رقم (1) يوضح هذه المؤشرات.

الجدول رقم (1): معدلات البطالة بين الشباب الأردنيين ممن أعمارهم (15 - 24) عاما خلال الأعوام من 2015 - 2024 [1]

السنة	معدل البطالة
2024	46.6%
2023	46%
2022	47%
2021	49.3%
2020	46%
2019	40.6%
2018	39.2%
2017	37.3%
2016	35.6%
2015	30.8%

وتُعد هذه المعدلات مؤشراً على عمق الأزمة التي يعيشها الشباب في الأردن، وبخاصة في ظل محدودية البدائل المتاحة أمامهم، وغياب سياسات فعّالة تستجيب لاحتياجاتهم وتطلّعاتهم. وقد ترافق ذلك مع تراجع الثقة بالمؤسسات الرسمية، وشعور متزايد بالتهميش لدى فئة واسعة من الشباب، ما دفع الكثير من الشباب إلى البحث عن فرص عمل خارج البلاد، أو الانخراط في أنماط عمل غير منظمة (غير مستقرة) تفتقر إلى الحد الأدنى من شروط العمل اللائق.

ويأتي هذا الواقع في وقت يحتفل فيه العالم بـ"يوم الشباب العالمي" الذي يصادف الثاني عشر من آب من كل عام، ليذكّر بأهمية الاستثمار في قدرات الشباب وتمكينهم من المساهمة الفاعلة في مجتمعاتهم. وتستعرض هذه الورقة أبرز التحديات الاقتصادية والتعليمية والتشغيلية التي تُعيق انخراط الشباب في سوق العمل، بهدف دفع الجهات المعنية إلى تبني سياسات أكثر عدالة واستجابة لاحتياجات الشباب.

أولاً: المعيقات الاقتصادية

تُشكل المعيقات الاقتصادية أحد أبرز العوامل التي تُعيق الانخراط الفعلي للشباب في سوق العمل، حيث التوسع في تطبيق السياسات المالية الانكماشية والسياسات الضريبية غير العادلة (الضريبة العامة على المبيعات والضرائب المقطوعة والرسوم الجمركية) أضعفت قدرات الاقتصاد الأردني على توليد فرص عمل جديدة تستوعب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، مما زاد من معدلات البطالة وبخاصة بين الشباب.

وعلى الرغم من أن الأرقام تُشير إلى أن عدد فرص العمل المستحدثة في الأردن خلال العام 2024 بلغ (96,421) فرصة عمل [2]، و(95,342) فرصة عمل للعام 2023، و(98,504) للعام 2022 [3]، وهي أعداد مرتفعة مقارنة بالأعداد قبل جائحة كورونا، وتقترب أيضا من الهدف الذي حددته رؤية التحديث الاقتصادي المتمثل بتوفير 100 ألف فرصة عمل سنوياً، إلا أن ذلك لم يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة الذي وصل إلى (21.3%) خلال الربع الأول من 2025 [4]، و(21.4%) خلال 2024 [5]، وكان يتجاوز الـ(22%) خلال عامي 2022 و2023 [6].

كما إن توفير فرص عمل بهذه الأعداد الكبيرة لا يمكن تحقيقها في ظل معدلات نمو اقتصادي لا تجاوز الـ(2.5%) خلال الأعوام (2022، 2023، و2024)، إضافة إلى أن عدد فرص العمل المستحدثة المعلنة لم تنعكس أيضا على أعداد مشتركي الضمان الاجتماعي الفعّالين والتي بلغت خلال 2022 (1,503,019) [7]، و(1,555,232) لعام 2023 [8]، و(1,600,047) لعام 2024 وحتى الآن [9]، ما يدلل على أن نحو نصف فرص العمل المستحدثة تلك غير مشمولة بالضمان الاجتماعي.

لذلك هناك ضرورة ملحة لإعادة النظر بالسياسات الاقتصادية المعمول بها، وبخاصة سياسات الأجور المنخفضة، حيث أن تحديد حد أدى منخفض للأجور لم يُسهم في دفع عجلة الاقتصاد الى الأمام، ولا في توسّع الاقتصاد الوطني، ولم يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، التي هي أحد المفاتيح الأساسية لتوفير فرص عمل جديدة حقيقية للشباب.

ثانياً: المعيقات التعليمية

بالنسبة للمعيقات التعليمية، فإن استمرار عمليات التوسع في التعليم الجامعي الأكاديمي منذ ثلاثة عقود على حساب التعليم المتوسط التقني والمهني خلافا لحاجات سوق العمل وللممارسات الفضلى في مختلف أنحاء العالم، أحدث تشوهات هيكلية في سوق العمل وساهم في زيادة معدلات البطالة بين الشباب. حيث إن عدد الملتحقين بالجامعات من خريجي الثانوية العامة يقارب الـ300 ألف طالبا وطالبة سنويا [10]، في حين لا يجاوز عدد الطلبة في كليات المجتمع المتوسطة ومعاهد مؤسسة التدريب المهني الـ30 ألفا.

ويعود ذلك إلى عدم تهيئة البيئة التشجيعية المناسبة لهذا النوع من التعليم فضلا عن عدم زيادة مقاعد الدراسة في مؤسسة التدريب المهني ذات القدرة الاستيعابية المحدودة، وهو ما يتطلب زيادة التوعية في الالتحاق بكليات المجتمع المتوسطة ومعاهد مؤسسة التدريب المهني.

ثالثاً: معيقات ظروف العمل اللائق

ما تزال قطاعات واسعة من الشباب الأردني تعاني من عدم توفر بيئة وشروط عمل لائقة عند التحاقهم بسوق العمل، وهي ظروف صادمة لغالبية الشباب طالبي الوظائف الجدد في العديد من القطاعات الاقتصادية وبخاصة القطاعات غير المنظمة والتي يشكل الانخفاض الملموس في مستويات الأجور وغياب الحمايات الاجتماعية أبرز سماتها، ناهيك عن العديد من الممارسات غير القانونية في تلك القطاعات والتي تطال الحقوق العمّالية المنصوصة في قانون العمل، مثل: ساعات العمل، والإجازات السنوية والمرضية، وغيرها.

ومن أبرز تلك القطاعات غير المنظمة والتي يعمل بها الشباب، هي المنصات الرقمية، أكانت تلك التي في مجال النقل الذكي أو منصات العمل من المنزل، حيث يعمل في هذه المنصات آلاف الشباب والشابّات الذين يعتمدون عليها كمصدر دخل رئيسي لهم، وبنفس الوقت يفتقر هذا القطاع الواسع للحمايات الاجتماعية وبخاصة الضمان الاجتماعي.

كما أحدثت التعديلات المتكررة على التشريعات العمّالية (قانوني العمل والضمان الاجتماعي) تشوهات فيهما، وأدت كثير من التعديلات إلى تراجع ظروف العمل اللائق وخالفت المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، وما تزال الحكومة ماضية في ذلك من خلال التعديلات المقترحة الأخيرة على قانون العمل، إذ ستسمح إحدى التعديلات في المادة (31)، لصاحب العمل الذي تقتضي ظروفه الاقتصادية أو الفنية تقليص حجم العمل أو استبدال نظام إنتاج بآخر أو التوقف نهائيا عن العمل بـ"إنهاء عقود عمل ما لا يزيد عن 15 بالمئة من عدد العاملين لديه ولمرة واحد في السنة شريطة إبلاغ الوزارة بذلك. هذا التعديل سيفتح الباب أمام توسيع عمليات إنهاء عقود العمل للعاملين في القطاع الخاص، ما سيزيد من معدلات البطالة العالية، وفي هذا انتقاص من حقوق عمالية كانت مضمونة سابقا، تحميهم من بعض الإجراءات التعسفية في ظل غياب التوازنات في علاقات العمل بين العمال وأصحاب الأعمال بسبب القيود التي يفرضها قانون العمل على حرية التنظيم النقابي.

كذلك، إن بعض السياسات الحكومية التي طُبقت، مثل صدور نظام تخفيض اشتراكات تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة للعاملين الشباب دون سن الـ30 في القطاع الخاص العام الماضي، تتناقض مع توجهات الدولة الأردنية لضمان انخراط الشباب في سوق العمل، إذ أن هذا النظام سيصعب من مهمة البحث عن عمل للشباب، لأنه يحرمهم من حق أساسي لهم، وسيُضعف من الحمايات الاجتماعية المقدمة لهم، وسيؤثر سلبا على رواتبهم التقاعدية مستقبلاً.

إن هذه التحديات الصعبة التي يواجهها الشباب والشابات في الأردن، جاءت نتاجا لجملة من الخيارات والسياسات الاقتصادية التي تم تطبيقها في الأردن على مدار العقود الماضية، وآن أوان مراجعتها، إذ تشير استطلاعات الرأي المحلية والدولية إلى أن غالبية الشباب الأردني يرغبون بالهجرة.

رابعاً: المعيقات التشغيلية (سياسات التشغيل)

وفيما يتعلق بسياسات التشغيل التي طبقتها الحكومات المتعاقبة، فنظرا لمعدلات البطالة العالية والثابتة تقريبا منذ سنوات، فهذا يُدلل على أن سياسات التشغيل تلك أثبتت عدم فاعليتها في تخفيض معدلات البطالة وبخاصة بين الشباب. ويعود ذلك بشكل أساس إلى أن تصميم برامج التشغيل تقوم على فرضيات غير دقيقة، تتمثل في أن الباحثين عن عمل لا يعرفون كيفية الوصول إلى فرص العمل المتوافرة، وأن المُشغّلين في القطاع الخاص لا يستطيعون الوصول إلى طالبي الوظائف من الشباب والشابات.

إن الأصل في هذه البرامج أن تستهدف الأسباب الحقيقية وراء ارتفاع معدلات البطالة، مثل إعادة النظر في السياسات المالية والضريبية غير العادلة، ومراجعة سياسات التعليم، إضافة تحسين شروط العمل.

التوصيات

في ضوء ما تم عرضه، بات لزاما على الحكومة، مراجعة هذه التحديات التي تواجه الشباب والشابات في الأردن من خلال ما يلي:

1. إعادة النظر في السياسات الاقتصادية وبخاصة الضريبية التي طُبّقت في الأردن خلال العقود الماضية، وأرهقت القوة الشرائية للمواطنين والقطاعات الإنتاجية، وضغطت على الطلب الكلي، وأدت إلى تباطؤ في النمو الاقتصادي الذي يعد أحد المفاتيح الأساسية لتوفير فرص عمل جديدة حقيقية للشباب، والاتجاه نحو تخفيض الضريبة العامة على المبيعات.

2. التركيز الفعلي على التدريب المهني من خلال زيادة موازنة مؤسسات التدريب والتعليم المهني والتقني، وإعادة النظر بالتخصصات الجامعية لجعلها تواكب متطلبات سوق العمل.

3. التركيز على تأسيس المشاريع الإنتاجية التي تولّد فرص عمل حقيقية في صفوف العاطلين عن العمل وبخاصة الشباب.

4. تطوير نظم إنفاذ التشريعات العمالية، لوضع حد للتجاوزات التي تجري عليها، وتمكين العاملين والعاملات من التمتع بظروف العمل اللائق.

5. تطوير آليات التبليغ عن انتهاكات حقوق العمال، تضمن توفير معايير العمل اللائق في جميع القطاعات لتصبح جاذبة للشباب والشابات.

6. ضرورة زيادة فاعلية عمليات التفتيش التي تنفذها وزارة العمل على سوق العمل لضمان تطبيق نصوص القانون، وهذا يتطلب زيادة مخصصات الوزارة في الموازنة العامة، ليتسنى للوزارة زيادة أعداد المفتشين وتطوير قدراتهم التفتيشية.

7. الاستمرار في زيادة مستويات الأجور بما يتناسب مع المستوى المعيشي في الأردن.

8. إلغاء المادة (59) من القانون الأصلي التي صدر نظام خاص بموجبها يسمح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص بتخفيض اشتراكات تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة للعاملين لديها ممن دون سن الثلاثين بنسبة (50) بالمئة بالنسبة للمنشآت الصغيرة و(25) بالمئة بالنسبة للمنشآت المتوسطة.

9. تطوير أدوات تأمينية جديدة في قانون الضمان الاجتماعي، تضمن شمول جميع العاملين لحسابهم الخاص أو العاملين بالأعمال اليومية والحرة (ليس لديهم صاحب عمل) وليس لديهم مؤسسات مسجلة (منظمة)، مثل العاملين في المنصات الرقمية، وذلك إما عن طريق تخفيض نسبة الاشتراك الاختياري أو تخصيص صندوق خاص يتم تمويله من موازنة الدولة السنوية لدفع جزء من هذه الاشتراكات.

الهوامش

[1] دائرة الإحصاءات العامة. مؤشرات العمالة والبطالة سنوي (نسب مئوية). المجموعة الثالثة "السكان ممن أعمارهم 15-24 سنة حسب حالة النشاط الاقتصادي وحالة الالتحاق بالمؤسسات التعليمية والجنسية.

[2] المنتدى الاقتصادي الأردني. (2025). ورقة حقائق بعنوان "الوظائف المستحدثة في المملكة 2024: أين تتركز ولمن تُستحدث".

[3] دائرة الإحصاءات العامة. مؤشرات فرص العمل المستحدثة.

[4] دائرة الإحصاءات العامة. (2025). معدل البطالة للربع الأول من عام 2025.

[5] دائرة الإحصاءات العامة. (2024). معدل البطالة في الأردن للعام 2024.

[6] دائرة الإحصاءات العامة. (2022) و(2023).

[7] المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي. (2022). التقرير السنوي.

[8] المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي. (2023).

[9] المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي. الموقع الالكتروني الرسمي. قسم "أهم المؤشرات".

[10] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. إحصاءات أعداد الطلبة الملتحقين بالجامعات.

المراجع

- دائرة الإحصاءات العامة. مؤشرات العمالة والبطالة سنوي (نسب مئوية). المجموعة الثالثة "السكان ممن أعمارهم 15-24 سنة حسب حالة النشاط الاقتصادي وحالة الالتحاق بالمؤسسات التعليمية والجنسية: http://www.dos.gov.jo/dos_home_a/main/linked-html/Emp_unEmp.htm

- المنتدى الاقتصادي الأردني. (2025). ورقة حقائق بعنوان "الوظائف المستحدثة في المملكة 2024: أين تتركز ولمن تُستحدث": https://www.jordaneconomicforum.com/wp-content/uploads/2025/07/%D8%B5%D8%A7%D9%81%-D9%8A-%D9%81%D8%B1%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%-B3%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%AB%D8%A9.pdf

- دائرة الإحصاءات العامة. مؤشرات فرص العمل المستحدثة: http://www.dos.gov.jo/dos_home_a/main/linked-ht-ml/Job_opp.htm

- دائرة الإحصاءات العامة. (2025). معدل البطالة للربع الأول من عام 2025: https://dosweb.dos.gov.jo/DataBank/News/Unemployment/2025/unemp_Q1_2025.pdf

- دائرة الإحصاءات العامة. (2024). معدل البطالة في الأردن للعام 2024: https://dosweb.dos.gov.jo/DataBank/News/Unemployment/2024/unemp_Q4_2024.pdf

- دائرة الإحصاءات العامة. (2022) و(2023): https://dosweb.dos.gov.jo/DataBank/News/Unemployment/2024/unemp_Q4_2024.pdf

- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي. (2022). التقرير السنوي: https://www.ssc.gov.jo/wp-content/uploads/2023/12/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%-D9%86%D9%88%D9%8A-2022-%D9%85%D8%B9%D8%AA%D9%85%D8%AF.pdf

- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي. (2023): https://www.ssc.gov.jo/wp-content/uploads/2024/11/%D8%A7%-D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A-2023.pdf

- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي. الموقع الالكتروني الرسمي. قسم "أهم المؤشرات": https://www.ssc.gov.jo/

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. إحصاءات أعداد الطلبة الملتحقين بالجامعات: https://www.mohe.gov.jo/Ar/List/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA

Phenix الفينيق
للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية
ECONOMIC & INFORMATICS STUDIES

المرصد العمالي الأردني
Jordan Labor Watch

CONTACT US:

الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية
PHENIX FOR ECONOMIC & INFORMATICS STUDIES

Tel. +962 6 56 838 54
Fax: +962 6 56 838 64
P.O.Box: 304 Amman 11941 Jordan
E-Mail: info@phenixcenter.net
www.phenixcenter.net

@PhenixCenter

المرصد العمالي الأردني
JORDAN LABOR WATCH

www.labor-watch.net

@LaborWatchJo